JWPU
Journal of Al-Wataniya Private University

ISSN: 3105-2150

Volume (4) Number (1)
Available at: https://wpu.edu.sy/wpuj/index.php/wpuh/en

The Impact of Credit Policies on the Profit of Commercial Banks Listed in Damascus Securities Exchange

Dr. Kinan Hasan [1,*]

ABSTRACT

The research aimd to Study the impact of changing the credit policies of commercial banks listed on the Damascus Securities Exchange and then analyze the impact of these policies on the rate of return on assets through three indicators represent the activity, liquidity ,and financial structure. Analytical method was adopted through a presentation of development of some indicators of financial performance during 2013-2022.

Moreover, some results were come out: The credit policy had a role in stabilizing of employment rate, and the openness credit policy reflected positively on the employment rate, which contributed to a high employment rate. The credit policy on another side didn't contribute to the stability of the asset turnover rate, nor did to raising or stabilizing the rate of return on assets and the return on ownership rights, whether before or after the exclusion of structural profit. The credit policy had an indirect role in the decline in the financial leverage ratio.

KEYWORDS: Credit Policies, Rate of Return on Assets, Commercial Banks.

Submitted on 2 May, 2026; Revised on 23 May, 2026; Accepted on 15 June, 2026.
© 2026 Al-Wataniya Private University. This work is licensed under the Creative Commons Attribution–NonCommercial–NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0) license.

1 Faculty of Financial and Administrative Sciences, Al-Wataniya Private University, Hama, Syria.

* Corresponding author. E-mail address: kinan.alhasan@wpu.edu.sy

أثر السياسات الائتمانية على ربحية المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

د. كنان حسن

الملخص

هدف البحث إلى دراسة أثر تغير السياسات الائتمانية للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على معدل العائد على الأصـــول من خلال ثلاثة مؤشـرات تُمثل النشـاط الإنتاجي، والسيولة، والهيكل المالي، وقد تم الاعتماد خلال البحث على المنهج التحليلي من خلال عرض تطور مؤشــرات الأداء المالي المُختارة وتحليلها خلال فتره 2013-2022.

كما تم التوصل إلى بعض النتائج تمثلت بأن الســياســة الائتمانية كان لها دور في اســتقرار معدل التوظيف، وأثر إيجابي للسـياسـة الائتمانية الانفتاحية على معدل التوظيف مما ساهم بارتفاع معدل التوظيف، من جانب آخر فإن السياسة الائتمانية لم تساهم في اسـتقرار معدل دوران الأصــول كما لم تساهم في رفع أو استقرار معدل العائد على الأصـول سواء قبل أو بعد استبعاد الربح البنيوي وكان للسياسة الائتمانية دور غير مباشر في انخفاض نسبة تغطية الودائع.

الكلمات المفتاحية: السياسات الائتمانية، معدل العائد على الأصول، المصارف التجارية.

1. المقدمة

تشكل السياسة الائتمانية للمصارف والمرتبطة بالقرارات التي يصدرها المصرف المركزي عاملاً أساسياً مؤثراً بشكل كبير في نشاطات المصارف وربحيتها، وتتضمن هذه السياسات شروط ومعايير العمل الائتماني الذي يعتبر عصب العمل المصرفي، على سبيل المثال تحديد أنواع الائتمان المصرفي الذي يمنحه المصرف، وآجال استحقاقه والأنشطة التي يمولها المصرف، وحدود التركيز الائتماني، كما أن حدود وشروط السحب للعميل الواحد تتحدد ضمن شروط المصرف المركزي. من النطاق المذكور ينطلق هذا البحث ليوضح أثر السياسات الائتمانية والمؤشرات الخاصة بها على ربحية المصارف التجارية من خلال التطبيق على المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2. الإطار المنهجي للبحث

1.2. الدراسات السابقة Literature Review

- **الدراسات العربية**

1. **(A. Habbal, 2018) " The Impact of Non-Performing Banking Facilities on Algerian Public Banks."**

هدف البحث إلى الوقوف على الأسباب الحقيقية وراء مشاكل التسهيلات المصرفية في البنوك ودراسة الآثار الاقتصادية لهذه المشاكل وأنواعها، ومن هذه المشاكل التي تواجه التسهيلات المصرفية في البنوك التجارية في الجزائر مشكلة التسهيلات المصرفية المتعثرة ومشكلة التركيز الائتماني بمعنى منح نسبة كبيرة من التسهيلات لعدد محدود من العملاء وبالتالي تعرض هذه التسهيلات لنسبة مخاطر عالية أو تعثر في السداد وهناك مشكلة عدم التقييم السليم للضمانات وعدم وجود ضمانات ذات أهمية للعميل وتمثل ضماناً حقيقياً للقرض وقد توصل البحث إلى بعض النتائج التالية: مشكلة ضعف الاستعلامات البنكية الخاصة بالتسهيلات المصرفية، ووضع الأسس والسياسات الائتمانية التي تساعد على تقويم وزيادة فاعلية العملية الائتمانية ، وأن يكون هناك إطار عام يحكم سياسة التسهيلات المصرفية بحيث لا تحيد السياسات المتبعة في البنوك التجارية عن المسار السليم ، ويستلزم ذلك نظاماً متكاملاً للرقابة على البنوك من خلال البنوك المركزية وذلك لمنع فرص التلاعب أو منح الائتمان بدون ضوابط.

2. **(K. Kharshi, 2021) "The Impact of Retail Loans on the Profitability of Commercial Banks: A Case Study of Gulf Bank Kuwait."**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر قروض التجزئة على ربحية البنوك التجارية وذلك بدراسة قياسية على بنك الخليج بالكويت، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من (2003 – 2019)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذجARDL ، استناداً على المتغيرين الاقتصاديين ربحية البنك كمتغير تابع، وكل

من قروض التجزئة وقروض أخرى كمتغيرات مستقلة، حيث جاءت النتائج أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين ربحية البنك ومختلف المتغيرات الأخرى الممثلة في قروض التجزئة وباقي القروض الأخرى .وتم التوصل من خلال الدراسة القياسية إلى أن قروض التجزئة لم يكن لها تأثير على المدى الطويل على قدرة البنك في زيادة ربحيته، أما على المدى القصير فقروض التجزئة خلال الفترة t كان لها تأثير سلبي على ربحية البنك بعكس الفترة t−1 التأثير كان إيجابي ومعنوي في تحسين ربحية البنك.

3. **(A. A. F. Al-Kaabi and Z. K. A. Al-Jubouri, 2021) "Credit Capacity and its Impact on the Profitability of Commercial Banks: A Sample Study of Commercial Banks in the Iraqi Financial Market for the Period 2015-2018."**

هدف البحث إلى قياس تأثير القدرة الائتمانية بمؤشراتها (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، إجمالي القروض الى إجمالي الموجودات، نسبة كفاية رأس المال، نسبة مخصص خسائر القروض) في مؤشرات الربحية، وقد اعتُمد في الدراسة على مجموعة من التقارير والكشوفات المالية المنشورة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي جرى اختيارها اعتماداً على مدى توفر البيانات لمدة الدراسة 2005−2018. واستُخدم في الدراسة مجموعة من الأدوات الاحصائية لتحقيق أهدافها وقد استخدمت الدراسة الانحدار الخطي البسيط بين متغيرات البحث وذلك عن طريق استخدام تطبيق البرنامج الإحصائي SPSSv.25. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها معنوية العلاقة بين نسبة القروض إلى الودائع ومؤشرات الربحية بمعنى أن ارتفاع هذه النسبة يزيد من ربحية المصارف. ثم اختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة الاعتماد على سياسات ائتمانية واضحة تتوائم مع السياسة النقدية العامة للبنك المركزي عن طريق مراجعة ومتابعة توجيهات البنك المركزي الخاصة بتحديد أسعار الفائدة والاحتياطيات.

- **الدراسات الأجنبية**

4. **(Z. Al-Hawatmah and O. S. Shaban, 2020)The Effect of lending policy on profitability of commercial banks. Evidence from Jordan**

أثر السياسة الائتمانية على ربحية المصارف التجارية–دليل من الأردن

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير سياسات الإقراض التي اعتمدتها البنوك التجارية الأردنية على ربحيتها، واعتمدت في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف ومراجعة الإطار النظري للدراسة. كما تم جمع المعلومات من خلال استبيان تم إعداده لهذا الغرض، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية العاملة في الأردن وعددها 13 مصرفاً خلال الفترة 2016−2020 وخلصت الدراسة إلى أن قرارات الائتمان تساهم بحوالي 75.3٪. من عائدات البنوك التجارية الأردنية، وهناك تأثير ذو دلالة إحصائية لسياسات الإقراض (مع متغيراتها مجتمعة) على ربحية البنوك التجارية العاملة في

الأردن، كما أن سياسات الإقراض المعتمدة من قبل البنوك التجارية الأردنية فسرت نسبة 53.8 % من ربحيتها، وذلك بسبب سياسة الإقراض الصارمة التي تتبناها هذه البنوك.

5. **(S. R. Kipkoech, 2015)Effect of credit management on firm profitability-Evedence savings and credit co-operatives in Kenya**

أثر إدارة مخاطر الائتمان على ربحية الشركة–دليل من تعاونيات الادخار في كينيا

الهدف من هذه الدراسة تمثل بفحص آثار إدارة الائتمان على ربحية الشركة، واستخدمت الدراسة تصميم بحث توضيحي لتحديد الآثار السببية لإدارة الائتمان على ربحية الشركة. استخدمت الدراسة استبيانات منظمة لجمع البيانات، ثم تم تحليل البيانات وتقديمها بمساعدة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، والتي قدمت الإحصاء الوصفي والاستنتاجي. وقد أشارت النتائج إلى أن التحصيل وتقييم مخاطر الائتمان وقرار منح الائتمان وتحصيل الديون وسياسة الائتمان تلعب دوراً مهماً في تحسين ربحية الشركة. وبالتالي تحتاج الإدارة إلى وضع إدارة ائتمانية سليمة لمنع التأخر في السداد من قبل المدينين وبالتالي زيادة الربحية. كما قدمت الدراسة دعماً قوياً للحجة القائلة بأن قرار منح الائتمان يؤثر على ربحية الشركة بمعدل مرتفع وبالتالي يجب أن تكون الإدارة على استعداد لتنفيذها من أجل زيادة الجدوى المالية، كما يجب على الشركة التأكد من سداد الديون في الوقت المناسب حتى تتمكن من مواجهة القيود المالية بسبب الديون المعدومة.

6. **(C. Sun and X. Chang, 2018)The impact of credit risk on profitability of commercial banks.**

أثر مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية

هدف هذا البحث إلى اختبار العلاقة بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك التجارية الأمريكية، وقد تم استخدام نسبة كفاية رأس المال ونسبة القرض المتعثر لقياس مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول لقياس ربحية البنوك التجارية. باستخدام عينة من 83 بنكاً تجارياً أمريكياً للفترة من كانون الأول 2010 إلى كانون الأول 2017، تم تقدير انحدارات OLS وتم التوصل إلى أن تلك المخاطر الائتمانية لها تأثير مهم على الربحية، كما أن الزيادة بنسبة 1٪ في القروض المتعثرة تقلل العائد على الأصول بنسبة 0.0881٪ وإلى انخفاض العائد على حقوق الملكية بنسبة 0.141٪.

- **التعقيب على الدراسات السابقة:**

تنوعت الدراسات السابقة من حيث مكان تطبيقها في سورية والأردن والعراق وفلسطين والجزائر والكويت وأمريكا وكينيا وقد تناولت كل متغير لوحده كالتسهيلات المصرفية وعلاقتها مع الربحية وقروض التجزئة وعلاقتها مع الربحية، والبعض الآخر تناول الودائع الاستثمارية والربحية، وقد اتفقت الدراسات السابقة من حيث آلية التطبيق بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف التجارية والإسلامية لتوظيفها في ربط المتغيرات وصياغة معادلات انحدار.

ما يميز هذا البحث أنه يعتبر استكمال للدراسات السابقة ولكن بالتطبيق على المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية حيث أنه توجد دراسات تم تطبيقها ولكن كدراسة حالة أما في الدراسة الحالية فقد تم تطبيق أهم السياسات الائتمانية لكل مصرف على حده ومقياس الربحية تم اعتماده من خلال العائد على الأصول.

2.2. مشكلة البحث Research Problem

تتلخص مشكلة البحث في صعوبة قياس أثر السياسات الائتمانية الصادرة عن مصرف سورية المركزي على ربحية المصارف التقليدية بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث إن بعض هذه السياسات يؤدي اتباعها إلى نتائج سلبية على ربحية المصارف، فمنها ما يساهم في رفع معدلات التحوط، ومنها ما يساهم فعلياً في رفع مستويات الربحية، إلا أن مشكلة البحث تكمن في الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو أثر السياسات الائتمانية على ربحية المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

1-ما أثر التوظيفات الائتمانية على ربحية المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2-ما أثر نسبة الجاهزية النقدية على ربحية المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3-ما أثر نسبة تغطية الودائع على ربحية المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3.2. أهمية البحث Research Importance

أهمية البحث النظرية: تناول أثر السياسات الائتمانية من منظور إشكالي، كمثال أنها تؤدي إلى تجميد وأحياناً خسارة جزء من أموال المصرف نتيجة عدم القدرة على المنح نتيجة التقيد بهذه السياسات.

أهمية البحث العملية: خضعت السياسات الائتمانية في سوريا خلال السنوات الأخيرة للتعدد والتضارب بشكل واضح، مما تطلب دراسة وتحليل هذه الظاهرة وتتبع تأثيرها على ربحية المصارف.

4.2. أهداف البحث Research Objective

1-بيان أثر السياسات الائتمانية للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على ربحية المصارف مقاسة بالعائد على الأصول.

2-تحديد نقاط الخلل بهدف تقديم توصيات تسهم في اكتشاف أثر السياسات الائتمانية على ربحية المصارف المدروسة.

5.2. فرضيات البحث Research Hypothesis

الفرضة الرئيسية للبحث: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسات الائتمانية على ربحية المصارف التجارية مقاسة بمعدل العائد على الأصول ROA.

ويشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

1-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التوظيف الائتماني على ربحية المصارف التجارية مقاسة بمعدل العائد على الأصول ROA

2-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الجاهزية النقدية على ربحية المصارف التجارية مقاسة بمعدل العائد على الأصول ROA

3-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل تغطية الودائع على ربحية المصارف التجارية مقاسة بمعدل العائد على الأصول ROA

6.2. متغيرات البحث

المتغيرات المستقلة:

معدل التوظيف الائتماني= صافي التسهيلات الائتمانية /إجمالي الودائع

نسبة الجاهزية النقدية= النقد والأرصدة لدى المركزي/إجمالي الالتزامات المتداولة

نسبة تغطية الودائع= إجمالي الودائع /إجمالي حقوق الملكية

المتغير التابع: ربحية المصرف مقاسة بمعدل العائد على الأصول ROA

وقد تم اختيار معدل العائد على الأصول كمقياس للربحية دوناً عن معدل العائد على حقوق الملكية بسبب تشابه العائد على الأصول (ROA) وعائد حقوق الملكية من حيث أنهما يحاولان قياس مدى كفاءة الشركة في تحقيق أرباحها، ومع ذلك في حين يقارن العائد على حقوق الملكية صافي الدخل **بصافي** أصول الشركة، يقارن العائد على الأصول صافي الدخل **بأصول** الشركة وحدها دون خصم التزاماتها، وفي كلتا الحالتين من المرجح أن تُظهر الشركات في الصناعات التي تتطلب العمليات فيها أصولًا كبيرة متوسط عائد أقل.

7.2. منهجية البحث Research Methodology

استُخدم في هذه الدراسة المنهج التحليلي، وذلك من خلال دراسة اختبارية اعتُمد فيها على بيانات فعلية مستخلصة من القوائم المالية للبنوك التجارية على مدار الفترة من 2013-2022 وقد تم الاعتماد على نوعين من مصادر المعلومات هي:

1- في الجانب النظري مصادر ثانوية ممثلة بالدوريات والأبحاث والرسائل العلمية التي كتبت في جوانب الدراسة حيث تم الانتفاع بها في تحديد مفاهيم الدراسة ومشكلتها وفرضياتها.

2- وفي الجانب العملي مصادر أولية تتمثل في القوائم المالية المنشورة للعينة المبحوثة خلال الفترة ما بين 2022-2013 لاستخلاص المعلومات الخاصة بالسياسة الائتمانية للمصارف.

8.2. مجتمع البحث وعينة الدراسة

مجتمع البحث: تكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية العاملة في سوريا.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويبلغ عددها (11).

9.2. حدود البحث

1. **الحدود المكانية:** اقتصر البحث على المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
2. **الحدود الزمانية:** 2013–2021

10.2. المصطلحات الإجرائية

السياسات الائتمانية: صياغة القرارات والمعايير التي تحدد مدى رغبة المصرف لتحمل المخاطر.

العائد على الأصول: العائد على الأصول صافي الدخل بأصول الشركة وحدها، دون خصم التزاماتها.

3. الدراسة النظرية

1.3. مفهوم السياسات الائتمانية

يمثل الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر ربحية للمصارف، وبالتالي فهو يحتل الجزء الأكبر والأهم من المحفظة الاستثمارية رغم أنه يمثل الاستثمار الأكثر مخاطرة، وللحد من مخاطر الائتمان سواء بالنسبة للمصرف نفسه أو بالنسبة للاقتصاد ككل تتخذ السلطات النقدية ممثلة في المصرف المركزي مجموعة من الوسائل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القدرة الإقراضية للجهاز المصرفي، هذه الوسائل متعددة ومتنوعة الأغراض، فقد تستهدف التأثير على كمية أو حجم الائتمان (الرقابة الكمية) كما قد تستهدف التأثير على (أوجه استعماله) الرقابة النوعية، والمصرف المركزي لا يعتمد في تحقيق أهدافه على أسلوب واحد أو نوع واحد، ويستخدم في الوقت نفسه مختلف الأساليب تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد ودرجة تطور السوقين النقدية والمالية، و درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي وهذا ما يسمى تحديد السياسة الائتماني. (H. Khaddour, 2015).

من بين العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم السياسة الائتمانية يمكننا ذكر ما يلي:

إن السياسات الائتمانية هي سياسات إدارة الأموال في المصارف التي تعمد إلى وضع أسس الائتمان، وتشمل تحديد الأغراض، الآجال، والقطاعات الاقتصادية التي يتم التعامل معها، كما تُحدد السلطات والمسؤوليات، وتوضح معايير الجدارة الائتمانية للعملاء، والضمانات التي يقبلها المصرف وأسس تقييمها، كما تعين الحد الأقصى للقروض المصرفية الممنوحة للعملاء، وتتضمن هذه السياسات أسلوب متابعة الائتمان، وذلك بهدف التكوين السليم والنوعية الجيدة لمحفظة القروض والتسليفات للحفاظ على حصة المصرف في السوق (W. Z. Seiam and H. A. Khrawish, 2002).

كما أن السياسة الائتمانية هي مجموعة من القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للمصرف وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه المصرف. (I. E. Shehab El-Din, 2016)

كما تعرف بأنها هي الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة واقرار ومنح ومتابعة الائتمان، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها، وما يتصل بها من سقوف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها الشروط المتعين استيفاؤها لكل نوع من أنواع الائتمان. (A. Habbal, 2018)

2.3. أهداف السياسة الائتمانية

تهدف السياسة الائتمانية إلى ما يلي: (H. Ghadeer, 2010)

1-المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تنويع مصادر الدخل وزيادة الإنتاج والاستهلاك، وتوزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية وتشغيل الطاقات العاطلة، وتسهيل وتنمية عمليات التبادل التجاري.

2-تحقيق عائد مناسب من توظيف الأموال المتاحة للمصارف التجارية في ظل الالتزام بالسياسات المعتمدة لذلك.

3-المحافظة على نسبة السيولة لدى المصارف ضمن حدود السيولة الأمنة والسيولة المعيارية.

4-تلبية طلبات زبائن المصارف من القروض والتسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية واستخدامها في الأغراض المسموح بها قانوناً. ونستوحي من أهداف السياسية الائتمانية " بأنها يجب أن تكون مرنة تتناسب مع حاجات المتعاملين، واعتماد سياسات ائتمانية انفتاحيه حذرة، وذلك لما تحققه من فائدة كبيرة للاقتصاد ككل وللمصرف والحاجة الشخصية للمتعاملين حتى في حالات الانكماش أو في حالات التضخم الكبير وذلك من اجل تدعيم الإنتاج وتخفيض الفجوة ما بين العرض والطلب، من خلال اتباع سياسة المتابعة للحاصل على التسهيل أو بعبارة أخرى التأكد الدائم بأن التوظيف المصرفي قد حقق الهدف منه ولم يتم استخدام التسهيلات في مجالات غير إنتاجية أو لغير الغرض الممنوح لأجله").

3.3. أدوات السياسات الائتمانية

فيما يلي بعض أدوات وملامح السياسة الائتمانية (A. A. F. Al-Kaabi and Z. K. A. Al-Jubouri, 2021)

1-تترجم السياسة الائتمانية إلى قرارات مكتوبة تصدر عن السياسة الائتمانية للمصرف، ويتم طباعتها في صـــورة كتيب أو دليل وتكون متاحة للإدارات الائتمانية والرقابية ولأجهزة الرقابة الخارجية، ويتم تحديثها كلما كان هنالك جديد، يجب أن تتجاوب دائماً مع المستجدات)

2-ترسمها الإدارة العليا للمصرف، فمجلس إدارة المصرف هو السلطة المختصة بإصدار ورسم السياسة الائتمانية، وتقع على عاتقه إصدارها في صورة قرارات مكتوبة وملزمة، ومع إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع، وخصوصاً الجانب التنفيذي والرقابي لتكون أكثر جدية وواقعية)

3-تتضمن السياسة الائتمانية شروط ومعايير محددة: فالقرارات التي يصدرها مجلس إدارة المصرف والتي تشكل السياسة الائتمانية تتضمن شروطاً ومعايير محددة، فعلى سبيل المثال لا الحصر تحديد أنواع الائتمان المصرفي الذي يمنحه المصرف وأجل استحقاقه والأنشطة التي يمولها المصرف وحدود التركيز الائتماني وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد (A. Y. Saadeh, H. M. Al-Zaidanin, and B. Y. Alshaer, 2017)

4-السياسة الائتمانية تخدم أطرافاً متعددة، سواء كانت أطرافاً داخلية تتمثل في إدارة الائتمان والرقابة في المصـــرف، أو أطرافاً خارجية ممثلة بالمصـــرف المركزي، فإدارة الائتمان في المصـــرف تقوم بالإعداد للدراســات الائتمانية، واتخاذ قرارات منح الائتمان المصـــرفي وفقاً للصلاحيات المخولة لها، وفي إطار السياسة الائتمانية للمصرف وفقاً للشروط والمعايير التي تتضـــمنها، كما تقوم إدارات الرقابة بالمصـــرف بأعمال الرقابة على منح الائتمان المصـــرفي (O. Al-Issa, 2022)

5-السياسة الائتمانية تخول صلاحيات منح الائتمان المصرفي: ومن أهم القرارات التي تصدر في نطاق إطار السياسة الائتمانية للمصرف هي القرارات التي تحددُ السلطات والصلاحيات لمنح الائتمان المصرفي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل المصرف وتختلف حدود وصلاحياتُ وسلطات منح الائتمان المصرفي من سياسة إلى أخرى، ومن مستوى إداري إلى آخر داخل الهيكل التنظيمي للمصرف، وتكون الصلاحيات لشخص أو اللجنة.

6-تعكس السياسة الائتمانية أغراض المصرف إمكانياته وتأخذ السياسة الائتمانية في اعتبارها تحقيق أغراض المصرف ورسالته، في حدود الإمكانيات التمويلية والفنية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافي للمصرف فتكون معبرة بوضوح عن أغراض المصرف وإمكانياته. مما سبق فإن السياسة الائتمانية الجيدة هى أحد أهم الأدوات المستخدمة في إدارة منح الائتمان وبالشكل الذي يسهم في تحقيق المصرف لأهدافه، وهي شرط أساسي لتحقيق أداء مالي جيد. كما يجب أن تتضمن السياسة الائتمانية الفعالة

صياغة الاستراتيجيات والمعايير التي تحدد مدى رغبة المصرف لتحمل المخاطر، وأيضاً تحدد فلسفة الإقراض الخاصة بالمصرف والإجراءات اللازمة لمراقبة منح الائتمان، وذلك من خلال دراسة المتعاملين وتقييم طلباتهم لتحديد الطلبات المرغوب بها. وقد تكون السياسة الائتمانية متساهلة أو متشددة وأياً كانت السياسة الائتمانية متساهلة أم متشددة فهي تتضمن مجموعة من العناصر كالمعايير الائتمانية، شروط الائتمان وكيفية التحصيل. فالسياسات الائتمانية المتساهلة تكون من خلال منح التسهيلات للمتعاملين دون الأخذ بعين الاعتبار الجدارة الائتمانية أو التمسك بمستوى مرتفع لها، ودون التقييم الجيد لقدراتهم أو رغبتهم في السداد، أو التساهل في الضمانات المقدمة من قبلهم، كما تكون السياسة الائتمانية متساهلة من خلال تخفيض شروط الائتمان كتخفيض سعر الفائدة أو التساهل في سداد الأقساط وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع مقدار الائتمان الممنوح وبالتالي ارتفاع الأرباح، وذلك مع افتراض تحصيل كامل الديون المستحقة مع مراعاة ارتفاع تكاليف تحصيل ومراقبة هذه التسهيلات، بالمقابل فإن اتباع سياسة ائتمانية متشددة من خلال التشدد في تطبيق المعايير والشروط الائتمانية، يؤدي إلى منح الائتمان للمتعاملين الذين تم تحديدهم من خلال نظام تقييم الائتمان وهذا بدوره يقلل التكاليف والخسائر، ويجب على المصرف أن يوازن بين السياسة المتساهلة والمتشددة بهدف تحقيق أفضل سياسة ائتمانية.

4. الدراسة العملية

1.4. تحليل المتغيرات المستقلة لعينة البحث

1.1.4. البنك العربي

أولاً–معدل التوظيف: ويساوي صافي التسهيلات الائتمانية/إجمالي الودائع

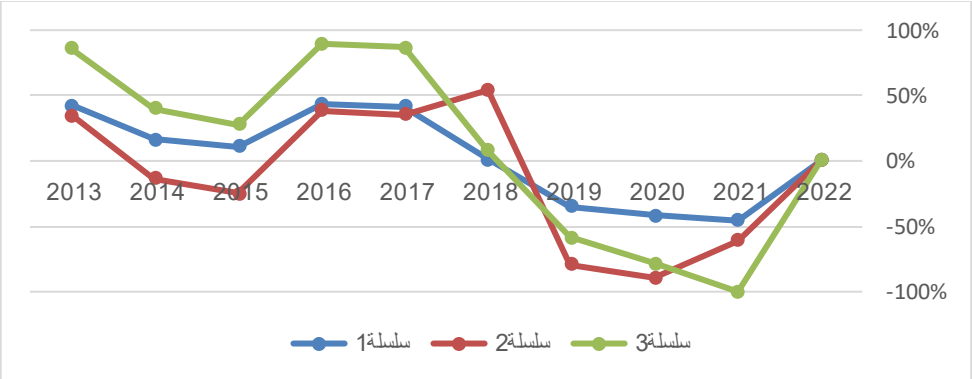

الشكل (1): تغير معدل التوظيف (السلسلة 3) بمكوناته: الودائع (السلسلة 2)، والتسهيلات الائتمانية (السلسلة 1)

ونلاحظ من قيم معدل التوظيف أن هناك فرقاً بسيطاً بينها حيث بلغت أعلى قيمة في عام 2016 أما أدنى قيمة في عام 2021، فقد تقاربت مع عدة سنوات تالية لها، مما يعطي مؤشرا على أن هناك اختلافات بسيطة في فترات الدراسة ، أما بالنسبة لتطور مكونات هذه النسبة نلاحظ أن كلاً من التسهيلات والودائع قد كانتا تحذوان حذو معدل التوظيف بشكل ملحوظ حيث كانت أعلى قيمة في عام 2018 لإجمالي الودائع وأدنى قيمة في عام 2019 وبالنسبة للتسهيلات كانت مشابهة لنسبة التوظيف فأعلى قيمة في عام 2016 وأدنى قيمة في عام 2019 وهذا ما يدل على وجود ضوابط تحد من التوسع في عملية المنح وأن حجم الودائع هو عامل أساسي في تحديد حجم الأموال الممنوحة.

ثانياً–نسبة الجاهزية النقدية: الأموال الجاهزة وشبه الجاهزة/الالتزامات المتداولة

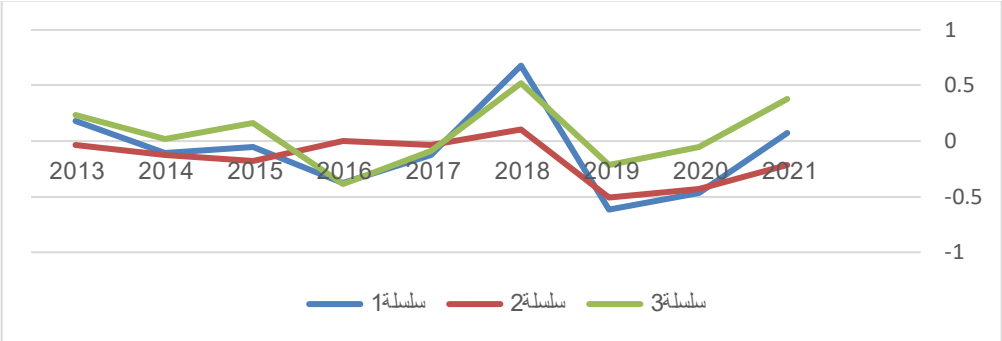

الشكل (2): نسبة الجاهزية النقدية (السلسلة 3) بمكوناتها: تطور النقد لدى مصرف سورية المركزي (السلسلة 1)، تطور الالتزامات المتداولة (السلسلة 2)

ونلاحظ من قيم نسبة الجاهزية النقدية إن هناك فرق بسيط بينها حيث بلغت اعلى قيمة في عام 2018 حيث كانت قيم الودائع مرتفعة إلى جانب الحرص في توظيف الأموال مما أدى إلى ارتفاع حجم النقد السائل، آما أدنى قيمة في عام، 2016 ونلاحظ أن القيم قد تقاربت في معظم سنوات السلسلة، مما يعطي مؤشراً على استقرار النسبة إلا أن هناك اختلافات بسيطة في فترات الدراسة وخاصة في فترة إعادة المنح، وبذلك نستنتج بأن السياسة الائتمانية قد أثرت بنسبة الجاهزية النقدية خلال هذه الفترة وذلك من خلال الاحتفاظ بالنقدية والحرص من ناحية التوظيف، وذلك يعود إلى السياسة الائتمانية وتغيرها خلال الفترة المدروسة وانتقالها من مرحلة السياسة الإنكماشية إلى المرحلة الإنفتاحية الحذرة. أما بالنسبة لتطور مكونات هذه النسبة نلاحظ أن كل من النقد وإجمالي المطلوبات قد تطورتا بشكل متناظر وهذا يدل على وجود ضوابط تحد من انخفاض مستوى السيولة عن حد معين أو حتى التوسع بعملية المنح.

ثالثاً–نسبة تغطية الودائع:

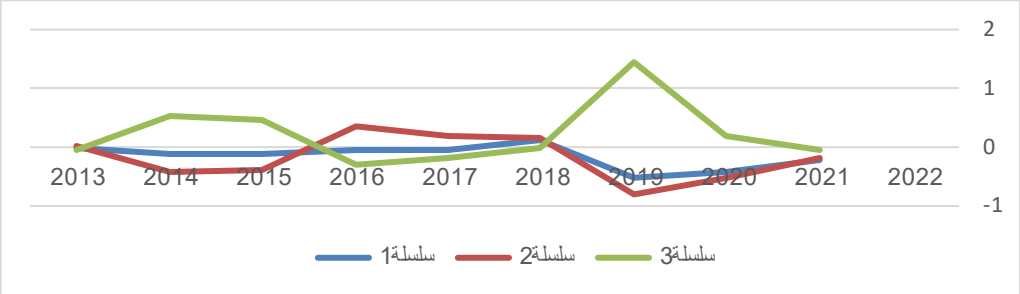

الشكل (3): تطور نسبة تغطية الودائع (السلسلة 3) بمكوناتها: تطور حقوق الملكية (السلسلة 2) وتطور إجمالي الودائع (السلسلة 1)

نلاحظ من قيم نسبة تغطية الودائع أن هناك فروق في السلسلة حيث بلغت أعلى قيمة عام 2020 وذلك بســـبب ارتفاع حجم حقوق الملكية مقارنة بحجم الودائع أما أدنى قيمة عام2019 بسبب ارتفاع حجم الودائع في ظل استقرار حقوق الملكية، ونلاحظ أن القيم متقاربة في معظم سنوات السلسلة وتختلف بشكل بسيط في الأعوام الأخرى مما يعطي مؤشراً على أن هناك اختلافات بسـيطة في فترات الدراســة ، ويمكن أن يرد ذلك إلى عدة عوامل ســاهمت في اســتقرار هذه النسبة ومنها سياسة جذب الودائع إضافة إلى تطور حقوق الملكية بسبب الأرباح غير المحققة.

2.1.4. المصرف الدولي للتجارة والتمويل

أولاً–معدل التوظيف:

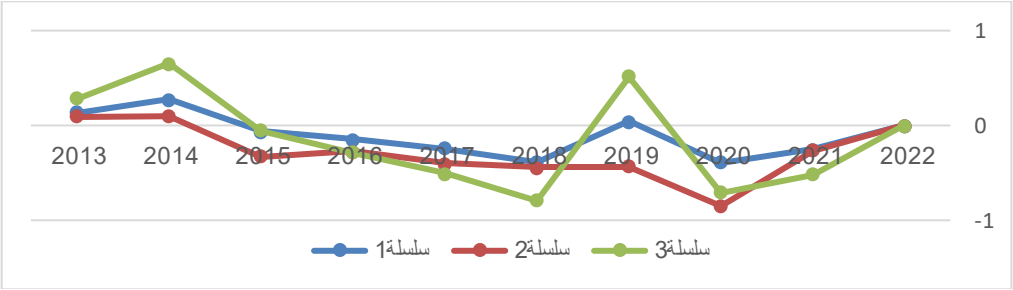

الشكل (4): تطور معدل التوظيف (السلسلة 3) ومكوناته: تطور صافي التسهيلات الائتمانية (السلسلة 1) وإجمالي الودائع (السلسلة 2)

نلاحظ من الشكل السابق أن أعلى قيمة لتطور معدل التوظيف كانت في عام 2019 وأدنى قيمة له في عام 2018 بالتوازي فإن مكوناته تطور إجمالي الودائع أعلى قيمة لها في عام 2021 وأدنى قيمة لها في عام 2019 وكذلك تطور التسهيلات الائتمانية كانت أعلى قيمة 2014 وأدنى قيمة 2018. كما أن الشكل أعلاه يبين توازي حركة المتغيرات الثلاث زمنياً وهذا يدل على وجود ضــوابط تحد من

التوسـع في عملية المنح وأن حجم الودائع هو عامل أساسي في تحديد حجم الأموال الممنوحة وذلك إضافة إلى السياسة الانكماشية.

ثانياً–نسبة الجاهزية النقدية:

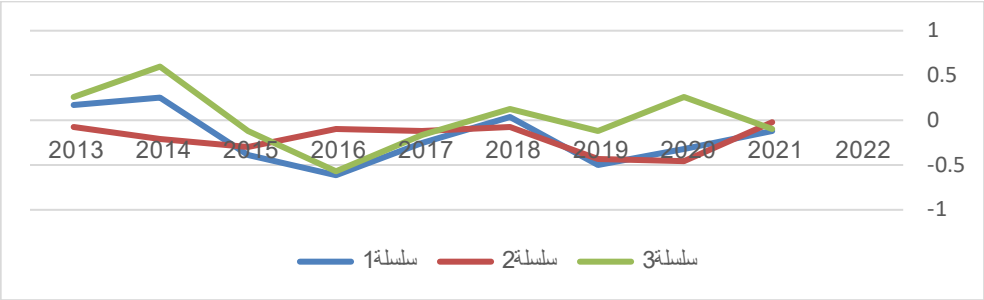

الشكل (5): تطور نسبة الجاهزية النقدية (السلسلة 3) بمكوناته: تطور الالتزامات المتداولة (السلسلة 1) وتطور النقد لدى المركزي (السلسلة 2)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نسبة الجاهزية النقدية وتطور النقد لدى المركزي بلغت أعلى مستوى في عام 2014 بينما بلغت في المستوى الأدنى في عام 2016 وبقيت ضمن الحدود بين أعلى وأدنى خلال فترة الدراسة كما نلاحظ أن كل من النقد وإجمالي المطلوبات قد تطورتا بشكل متناظر وهذا يدل على وجود ضـوابط تحد من انخفاض مستوى السيولة عن حد معين أو حتى في التوسع بعملية المنح وأن حجم المطلوبات هو عامل أساسي في تحديد حجم السيولة وذلك إضافة إلى السياسة الائتمانية الانكماشية خلال الفترة الأولى التي ساهمت في منع انخفاض النسبة.

ثالثاً–تغطية الودائع:

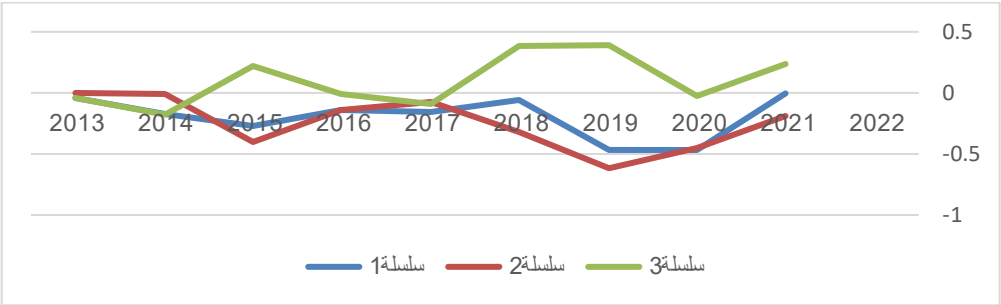

الشكل (6): تطور نسبة تغطية الودائع (السلسلة 3) بمكوناتها تطور إجمالي الودائع (السلسلة 1) وتطور حقوق الملكية (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ هبوط حقوق الملكية الحاد لغاية عام 2019 ثم ارتفاعها المفاجئ في لغاية عام 2021 مترافقاً مع إجمالي الودائع ولكن بتقلبات أقل. حيث أثر على نسبة تغطية الودائع حيث كانت متقلبة خلال فترة الدراسة رغم أنه مر بمرحلة استقرار خلال عامي 2018–2019 وبأعلى نقطة له كما بلغت عند المستوى الأدنى في العام 2014.

3.1.4. بنك الائتمان الأهلي

أولاً–معدل التوظيف:

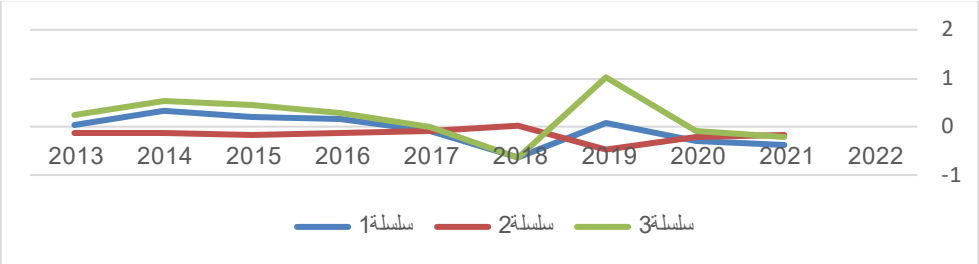

الشكل (7): تطور معدل التوظيف (السلسلة 3) بمكوناته: معدل تطور إجمالي الودائع (السلسلة 1) ومعدل تطور صافي التسهيلات الائتمانية (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن معدل التوظيف بمكوناته كان مستقراً خلال الأعوام 2013 ولغاية 2017 ثم هبط فجأة في عام 2018 لأدنى نقطة له نتيجة زيادة الودائع في عام 2018 وبدأت حالة اللاستقرار في الأعوام 2018–2019–2020 حيث هبط معدل الودائع في عام 2019 مما أدى إلى زيادة التوظيفات الائتمانية نتيجة زيادة صافي التسهيلات الائتمانية ما يدل على وجود ضـوابط تحد من التوسـع في عملية المنح وأن حجم الودائع هو عامل أساسي في تحديد حجم الأموال الممنوحة.

ثانياً–نسبة الجاهزية النقدية:

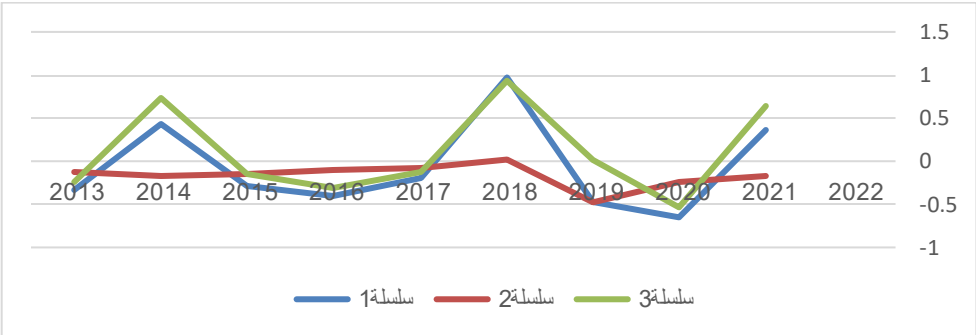

الشكل (8): تطور نسبة الجاهزية النقدية (السلسلة 3) بمكوناتها تطور الالتزامات المتداولة (السلسلة 1) وتطور النقد والأرصدة لدى المركزي (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن تطور الجاهزية النقدية خلال السنوات المدروسة لم تكن مستقرة حيث بلغت أعلى نقطة لها في عام 2018 وأدنى نقطة لها في عام 2020 ومرت بفترة استقرار خلال عام 2015–2016–2017 كما أن تطور النقد والأرصدة لدى المركزي يسير بالتوازي مع تطور الجاهزية النقدية بالمقابل فإن الالتزامات المتداولة كانت شبه مستقرة خلال السنوات المدروسة وأدنى نقطة لها كانت في عام 2019 وبذلك نستنتج بأن السياسة الائتمانية قد أثرت بنسبة الجاهزية النقدية خلال هذه الفترة وذلك من خلال الاحتفاظ بالنقدية والحرص من ناحية التوظيف.

ثالثاً–معدل تغطية الودائع:

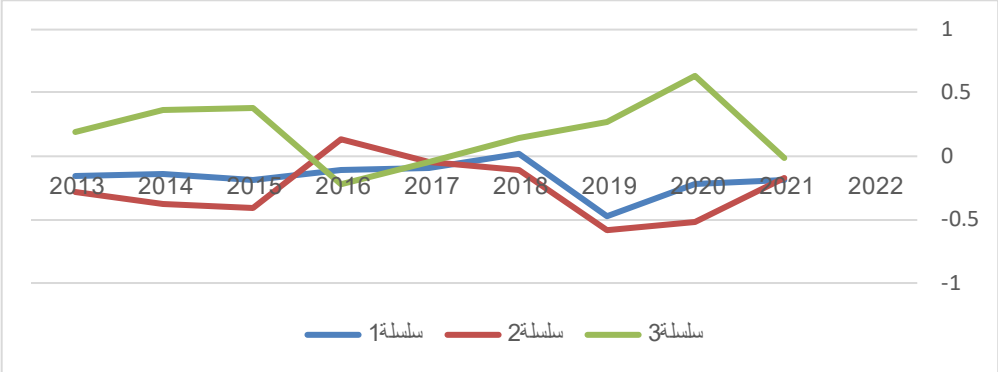

الشكل (9): تطور تغطية الودائع (السلسلة 3) بمكوناته: تطور إجمالي الودائع (السلسلة 1) وتطور حقوق الملكية (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن معدل تغطية الودائع مر بفترات ارتفاع بالأعوام 2013–2014–2015 وهبوط مفاجئ في العام 2016 ثم ارتفاع تدريجي ليصل للذروة في عام 2020 ثم هبوط مفاجئ في العام 2021 ومن ناحية مكوناته، فإن معدل نمو إجمالي الودائع كان مستقراً بينما معدل تطور حقوق الملكية كان متغيراً على المدى الطويل بشكل بطيء حيث بلغت أعلى حدوده في عام 2016 وأدناها في عام 2019.

4.1.4. بنك الأردن

أولاً–معدل التوظيف الائتماني:

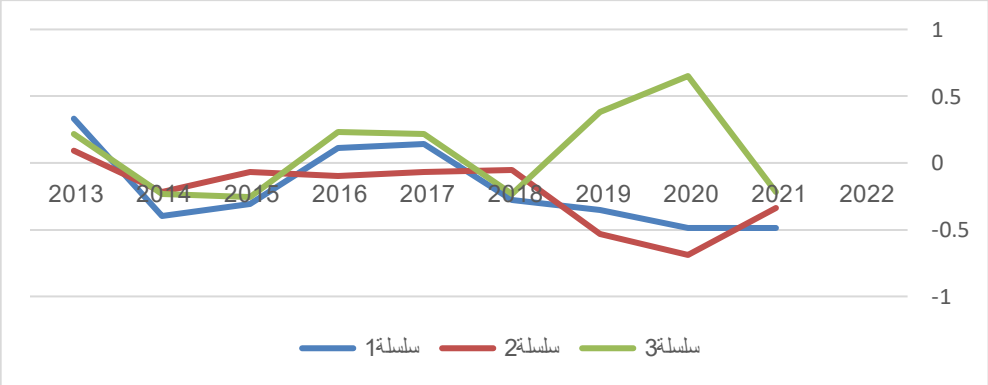

الشكل (10): معدل التوظيفات الائتمانية (السلسلة 3) بمكوناته صافي التسهيلات الائتمانية (السلسلة 1) وتطور إجمالي الودائع (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن معدل التوظيفات الائتمانية يسلك سلوكاً دورياً خلال دورة زمنية على ثلاثة سنوات حيث بلغ في أعلى نقطة له في عام 2020 وأدنى نقطة في عام 2014 متأثراً بالدرجة الأساسية

بصافي التسهيلات الائتمانية لغاية عام 2018 ثم تابع هبوطه لأدنى نقطة في عام 2021، بينما بقي معدل تطور إجمالي الودائع مستقراً لغاية عام 2018 ثم هبط لأدنى نقطة في عام 2020.

ثانياً–نسبة الجاهزية النقدية:

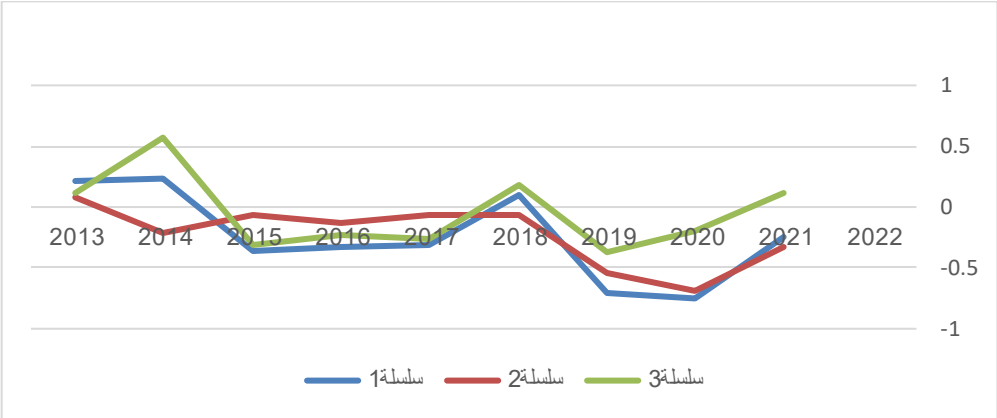

الشكل (11): تطور نسبة الجاهزية النقدية (السلسلة 3) ومكوناتها: تطور الالتزامات المتداولة (السلسلة 1) وتطور النقد والأرصدة لدى المركزي (السلسلة 2)

نلاحظ من الشكل أعلاه تزامن تطور نسبة الجاهزية النقدية وتطور النقد والأرصدة لدى المركزي مما يدل على اتباع السياسة الائتمانية التي يحددها المركزي وكانت أعلى نقطة لهما في عام 2014 وأدناها في عام 2020 بينما نلاحظ أن تطور الالتزامات المتداولة كانت مستقرة لغاية عام 2018 حيث نلاحظ انحدار تطور نسبة الجاهزية النقدية والنقد لدى المصارف والالتزامات المتداولة لغاية عام 2020.

ثالثاً–تغطية الودائع:

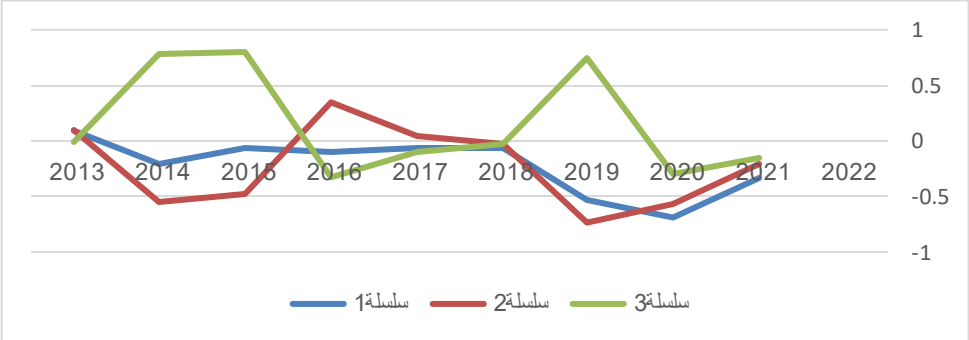

الشكل (12): تطور تغطية الودائع (السلسلة 3) بمكوناتها: تطور إجمالي الودائع (السلسلة 1) وتطور مجموع حقوق الملكية (السلسلة 2)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن تطور معدل تغطية الودائع مر بمرحلتين أولهما بين الأعوام 2013–2014–2015 والثانية 2018–2019–2020 حيث بلغت أعلى نقطة في عام 2019 وأدنى نقطة في

العام 2016 وبالمقابل فإنه بارتفاع معدل تغطية الودائع ناتج عن انخفاض حقوق الملكية واستقرار إجمالي الودائع وهذا ما أكدته النسب السابقة.

5.1.4. بنك الشرق

أولاً–معدل التوظيف الائتماني:

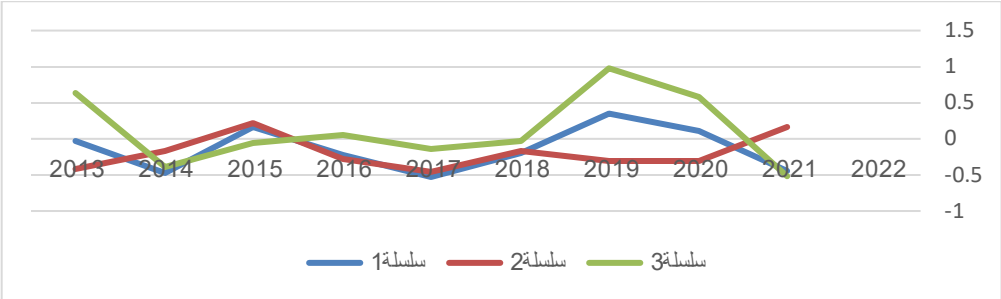

الشكل (13): تطور نسبة التوظيف الائتماني (السلسلة 3) بمكوناتها: معدل تطور التسهيلات الائتمانية (السلسلة 1) ومعدل تطور إجمالي الودائع (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن معدل التوظيفات الائتمانية كان مستقراً في الأعوام 2013–2014–2015–2016–2017–2018 كما أنه أصبح غير مستقر في الأعوام 2019–2020–2021 وكانت أعلى نقطة له في عام 2019 وأدنى نقطة له في عام 2017 وبتتبع مكونات معدل التوظيفات الائتمانية نلاحظ أن خطي تطور الودائع وتطور التسهيلات الائتمانية متزامنين باستثناء الأعوام 2019–2020 حيث انخفضت الودائع مقابل ارتفاع التسهيلات الائتمانية.

ثانياً–نسبة الجاهزية النقدية:

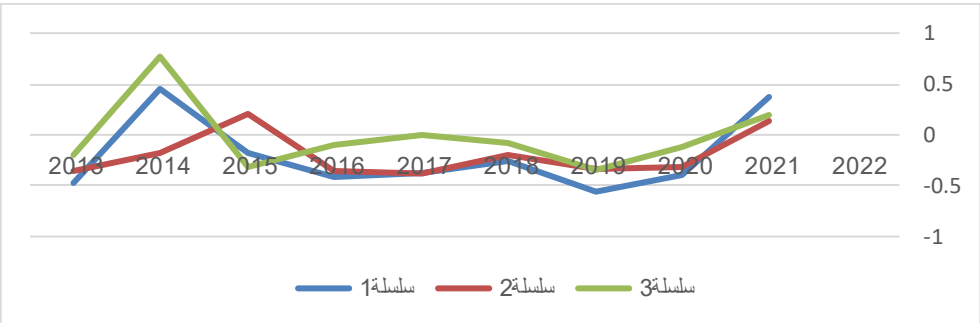

الشكل (14): تطور نسبة الجاهزية النقدية (السلسلة 3) بمكوناتها: النقد والأرصدة لدى المركزي (السلسلة 1) وتطور الالتزامات المتداولة (السلسلة 2)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن بنك الشرق كان غير مستقر في الأعوام 2013–2014 وبلغ أعلى حد لنسبة الجاهزية النقدية في العام 2014 مما يعكس سياسة التحفظ لديه بخصوص توظيف أمواله ثم

هبطت النسبة في العام 2015 مقابل ارتفاع الودائع ثم استقرت مع الودائع طيلة أعوام فترة الدراسة رغم بلوغها أدنى نقطة في العام 2019.

ثالثاً–تطور معدل تغطية الودائع:

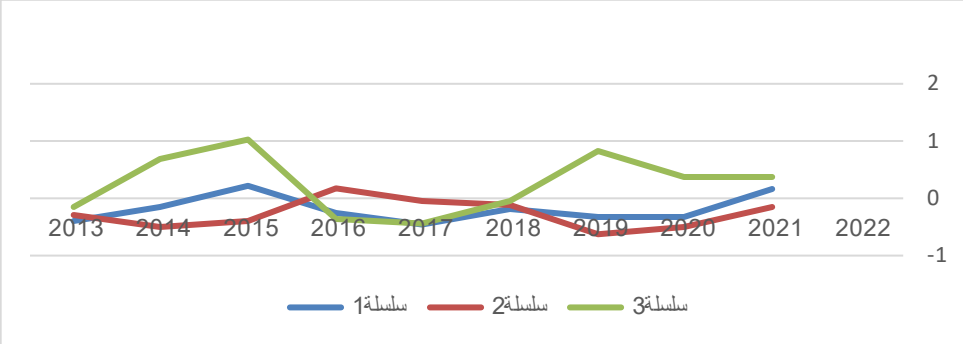

الشكل (15): معدل تغطية الودائع (السلسلة 3) بمكوناتها تطور إجمالي الودائع (السلسلة 1) وتطور حقوق الملكية (السلسلة 2)

نلاحظ حالة عدم الاستقرار واضحة في معدل تغطية الودائع وبلغ الحد الأقصى في العام 2015 والحد الأدنى في العام 2019.

6.1.4. بنك بيبلوس

أولاً–تطور معدل التوظيف الائتماني:

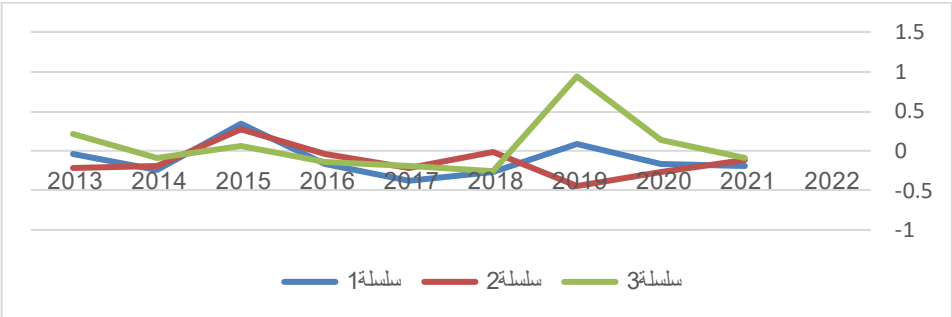

الشكل (16): تطور معدل التوظيفات الائتمانية (السلسلة 3) بمكوناته صافي التسهيلات الائتمانية (السلسلة 1) وإجمالي الودائع (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن عدم الاستقرار في بنك بيبلوس قد ظهر في عام 2019 حيث بلغ أعلى حد للتوظيف الائتماني رغم أنه كان في أدنى حد له في عام 2017 وكانت الودائع غير مستقرة خلال سنوات الدراسة وبلغت أدنى حد لها في العام 2019.

ثانياً–نسبة الجاهزية النقدية:

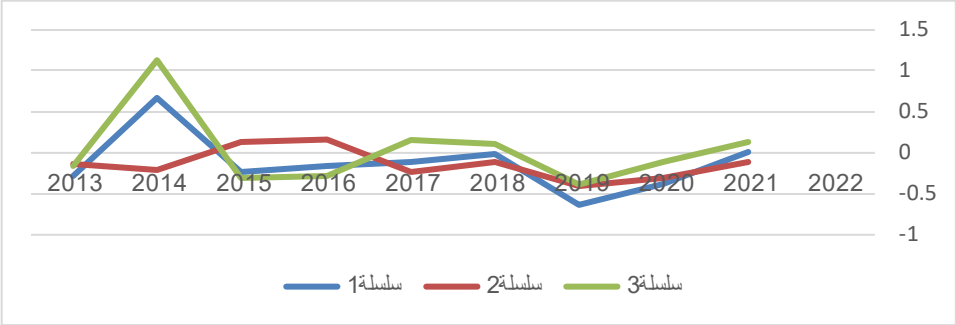

الشكل (17): تطور نسبة الجاهزية النقدية (السلسلة 3) بمكوناتها: تطور النقد والأرصدة لدى المركزي (السلسلة 1) وتطور الالتزامات المتداولة (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ حالة الاستقرار في نسبة الجاهزية النقدية في جميع الأعوام المدروسة ما عدا 2013–2014 حيث بلغ الحد الأقصى في هذا العام 2014 أي كان هناك نسبة نقد وأرصدة لدى المركزي عالية مقابل الالتزامات المتداولة وهذا ما يترجم السياسة الائتمانية الحذرة لدى بنك بيبلوس وكان الحد الأدنى لنسبة الجاهزية النقدية في العام 2019 مما نستنتج أن بنك بيبلوس انتهج سياسة ائتمانية حذرة بخصوص السيولة النقدية والتعامل مع الالتزامات المتداولة.

ثالثاً–تطور معدل تغطية الودائع:

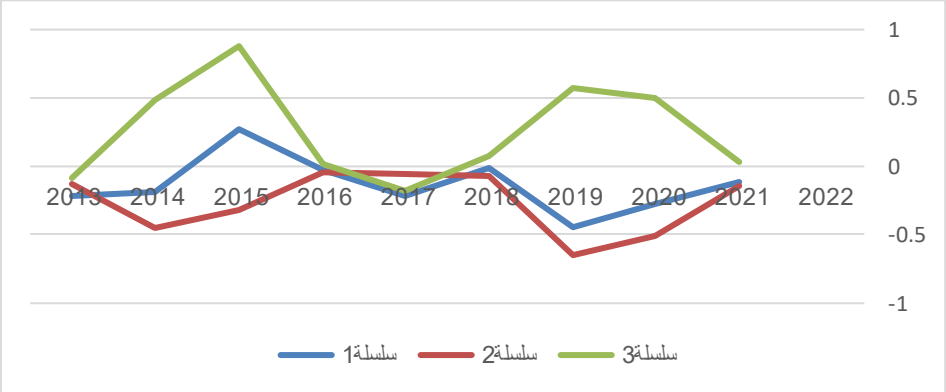

الشكل (18): تطور نسبة تغطية الودائع (السلسلة 3) بمكوناتها إجمالي الودائع (السلسلة 1) ومجموع حقوق الملكية (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ الارتفاعات والهبوطات المفاجئة خلال السنوات المدروسة وحالة الاستقرار المؤقتة في الأعوام 2016–2017–2018 وبلغ أعلى حد لها في العام 2015 وأدنى حد في العام 2019.

7.1.4. بنك بيمو السعودي الفرنسي

أولاً–تطور معدل التوظيف الائتماني:

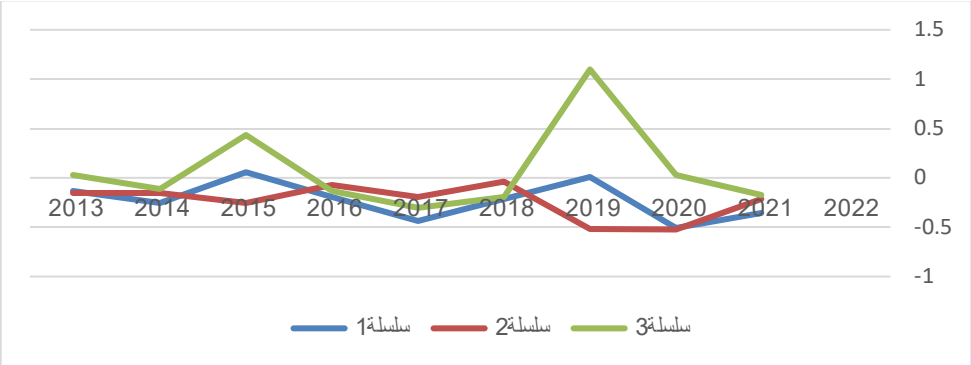

الشكل (19): تطور معدل التوظيفات الائتمانية (السلسلة 3) بمكوناته صافي التسهيلات الائتمانية (السلسلة 1) وإجمالي الودائع (السلسلة 2)

من الشكل السابق نلاحظ أن معدل تطور التوظيفات الائتمانية كان شبه مستقر خلال سنوات الدراسة إلى أن ارتفع فجأة إلى أقصى حد له في العام 2019 رغم بلوغه في عام 2017 أدنى حد له ولكن لا يوجد حالة عدم استقرار في الأعوام من 2013 إلى 2018 وبتتبع حركة الودائع كانت مستقرة لغاية عام 2019 حيث وصلت أدنى نقطة لها.

ثانياً–تطور نسبة الجاهزية النقدية:

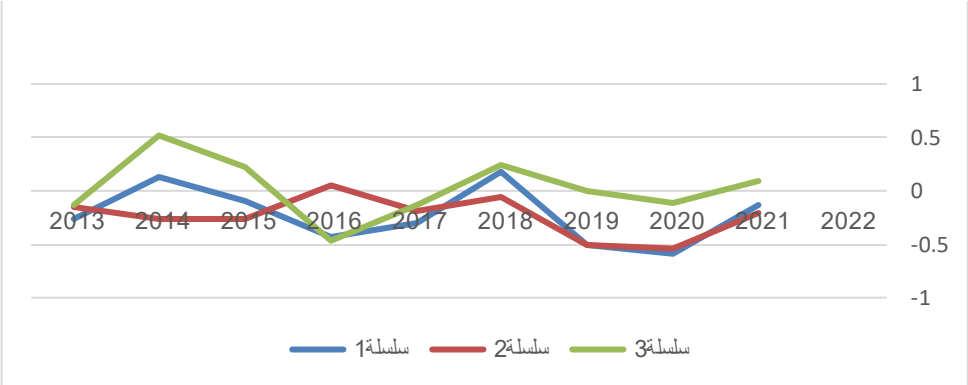

الشكل (20): تطور نسبة الجاهزية النقدية (السلسلة 3) بمكوناتها: تطور النقد والأرصدة لدى المركزي (السلسلة 1) وتطور الالتزامات المتداولة (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ عدم استقرار نسبة الجاهزية النقدية حيث بلغ الحد الأقصى في عام 2014 والحد الأدنى في العام 2020 وكانت الارتفاعات والهبوطات مفاجئة خلال الأعوام المدروسة.

ثالثاً–تطور معدل تغطية الودائع:

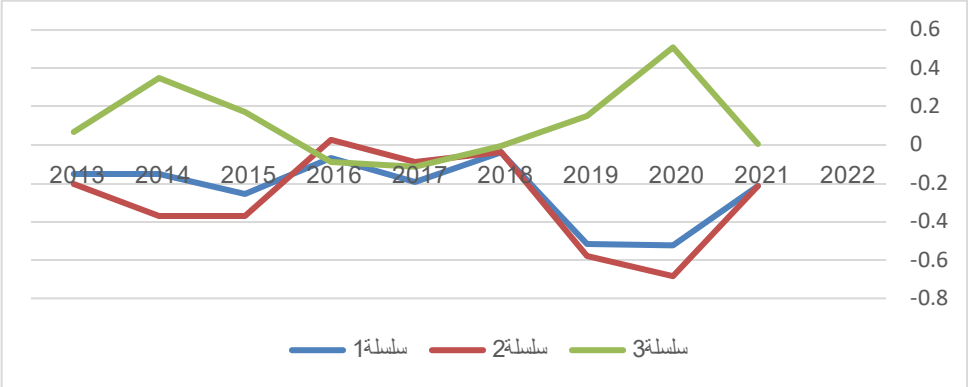

الشكل (21): تطور نسبة تغطية الودائع (السلسلة 3) بمكوناتها: تطور إجمالي الودائع (السلسلة 1) وتطور إجمالي حقوق الملكية (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ حالة عدم الاستقرار حيث بلغ الحد الأعلى لنسبة لتغطية الودائع في العام 2020 والحد الأدنى في العام 2016 بالمقابل نلاحظ عدم انتظام تطور حركة حقوق الملكية وإجمالي الودائع خلال السنوات المدروسة.

8.1.4. بنك سورية والخليج

أولاً–تطور معدل التوظيف:

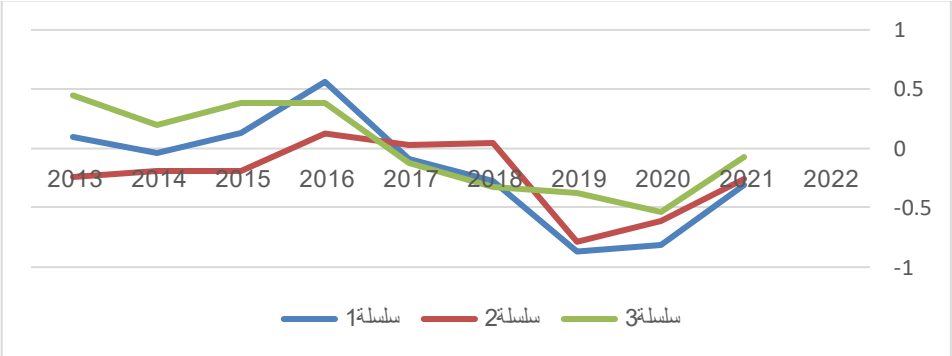

الشكل (22): تطور معدل التوظيفات الائتمانية (السلسلة 3) بمكوناته: صافي التسهيلات الائتمانية (السلسلة 1) وإجمالي الودائع (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن معدل التوظيفات الائتمانية بدأ مرتفعاً في أعلى نقطة له في العام 2013 ثم اتخذ مساره بالانخفاض خلال سنوات الدراسة حتى يصل إلى أدنى نقطة انخفاض في العام 2020 رغم استقراره خلال سنتين متتاليتين على الأكثر وبالمقابل كانت التسهيلات الائتمانية الصافية تحذو حذو معدل التوظيفات الائتمانية.

ثانياً–تطور نسبة الجاهزية النقدية:

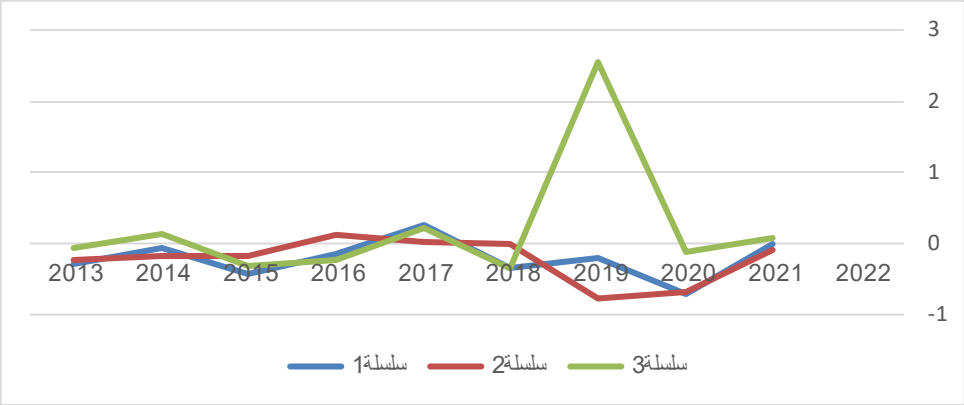

الشكل (23): تطور نسبة الجاهزية النقدية (السلسلة 3) بمكوناتها: نقد وأرصدة لدى المركزي (السلسلة 1) وتطور الالتزامات المتداولة (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ الاستقرار الواضح لنسبة الجاهزية النقدية لغاية عام 2018 ثم شهدت ارتفاعاً حاداً في العام 2019 وانخفاضاً حاداً في العام 2020 وكان أقل حد وصلت إليه نسبة الجاهزية النقدية في العام 2015 وعادت لنفس النقطة في العام 2018.

ثالثاً–نسبة تغطية الودائع:

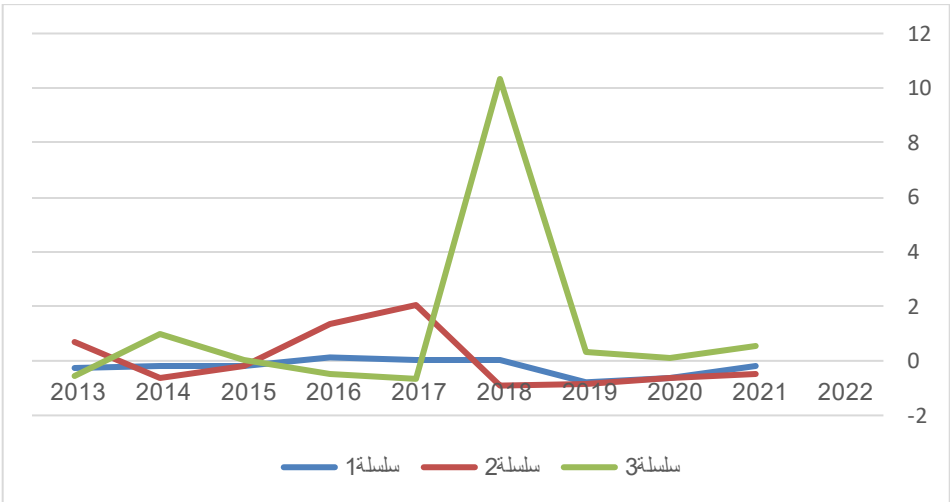

الشكل (24): تطور معدل تغطية الودائع (السلسلة 3) بمكوناتها: تطور إجمالي الودائع (السلسلة 1) وتطور إجمالي حقوق الملكية (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن تطور معدل تغطية الودائع مستقر عند سنوات الدراسة إلا أنه في العام 2017 بدأ بالارتفاع إلى أعلى حد في عام 2018 ثم بدأ بالهبوط لغاية عام 2019 ثم عاد للاستقرار.

9.1.4. بنك سورية والمهجر

أولاً–معدل التوظيف الائتماني:

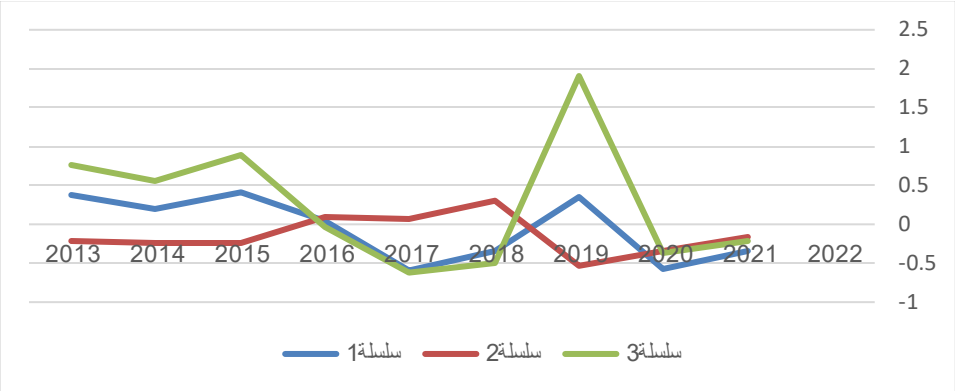

الشكل (25): تطور معدل التوظيف (السلسلة 3) بمكوناته صافي التسهيلات الائتمانية (السلسلة 1) وإجمالي الودائع (السلسلة 2)

نلاحظ من الشكل أن معدل التوظيفات الائتمانية كان أقصى حد له في العام 2019 وأدنى حد له في العام 2017، وذلك بتأثير واضح من صافي التسهيلات الائتمانية بمقابل انخفاض حاد لإجمالي الودائع خلال نفس فترة الذروة التي بلغها معدل التوظيف.

ثانياً–تطور نسبة الجاهزية النقدية:

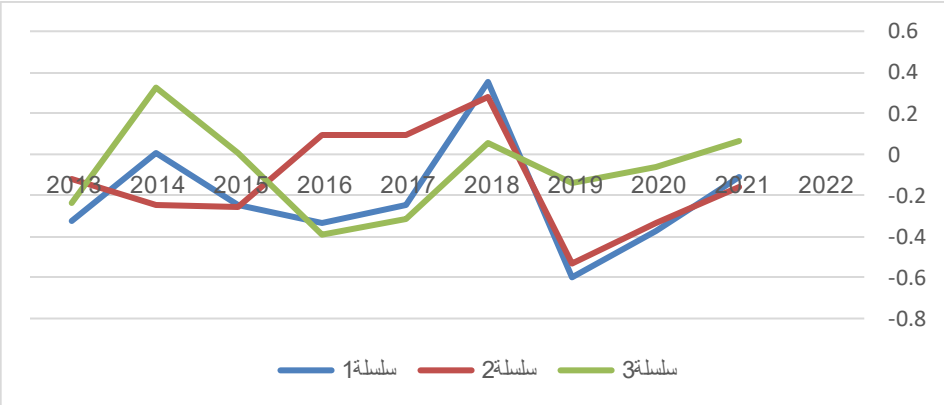

الشكل (26): تطور نسبة الجاهزية النقدية (السلسلة 3) بمكوناتها: نقد وأرصدة لدى المركزي (السلسلة 1) وتطور الالتزامات المتداولة (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ اضطراب معدل الجاهزية النقدية حيث كان في حده الأقصى في عام 2014 وأدنى حد له في عام 2016 وكان بينهما هبوط حاد خلال عام 2015 وهذا نتيجة اضطراب مكوناته من النقد والأرصدة لدى المركزي وإجمالي الودائع.

ثالثاً–تطور معدل تغطية الودائع:

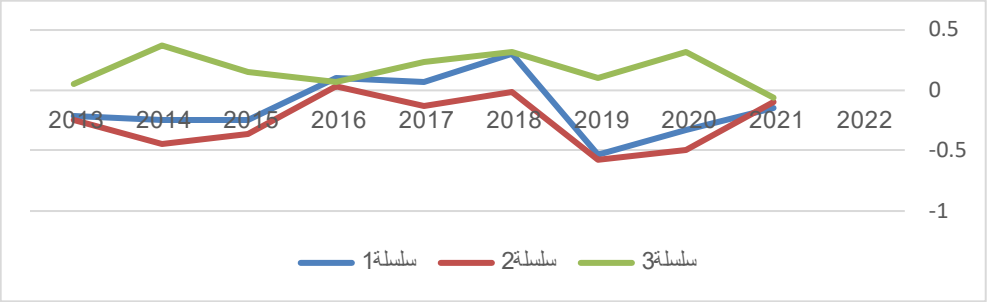

الشكل (27): تطور معدل تغطية الودائع (السلسلة 3) بمكوناتها تطور إجمالي الودائع (السلسلة 1) وتطور حقوق الملكية (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن معدل تغطية الودائع مستقر ومتقارب من حيث الحدود القصوى والدنيا فأعلى حد في العام 2014 وأدنى حد في العام 2016 وذلك نظراً لتقارب سلوك الودائع مع سلوك تطور حقوق الملكية وهذا يعني أن البنك يسلك سياسة متحفظة بخصوص ائتمانه ويعطي حقوق الملكية الدرجة الأولى في الاهتمام متخوفاً من الدخول في مخاطرة استثمار أمواله.

10.1.4. بنك قطر الوطني

أولاً–تطور معدل التوظيف الائتماني:

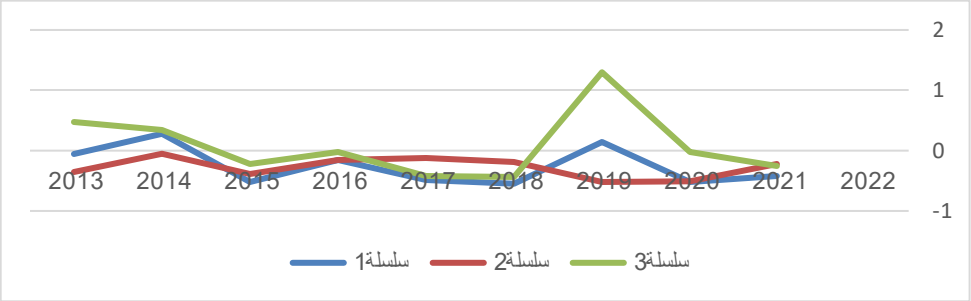

الشكل (28): تطور معدل التوظيف (السلسلة 3) بمكوناته صافي التسهيلات الائتمانية (السلسلة 1) وإجمالي الودائع (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ تفاوت تطور معدل التوظيف الائتماني خلال أعوام الدراسة حالة استقرار نسبية لغاية العام 2019 حيث بلغ حده الأعلى وكانت أدنى نقطة في العام 2018 حيث كان الارتفاع المفاجئ وإذا تم البحث عن الأسباب يتبين هذا بسبب انعكاس زيادة صافي التسهيلات الائتمانية مقابل انخفاض إجمالي الودائع ثم التراجع عن هذا الأمر في الأعوام التالية مما يعني جبن رأس المال المستثمر وخوفه من المخاطرة لعدم أمان البيئة المحيطة.

ثانياً–تطور معدل الجاهزية النقدية:

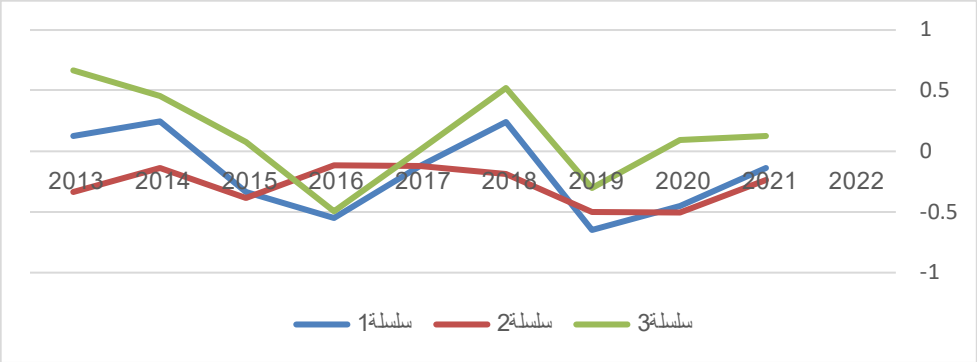

الشكل (29): تطور معدل الجاهزية النقدية (السلسلة 3) بمكوناته النقد والأرصدة لدى المركزي (السلسلة 1) وتطور الالتزامات المتداولة (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ اضطراب معدل الجاهزية النقدية فقد بلغ أدنى نقطة في العام 2016 وهذا يعكس تفاوت رقم النقدية والأرصدة في البنك المركزي خلال أعوام الدراسة وقد بلغ حده الأقصى في العام 2018 رغم بدايته بشكل قوي حيث بدأ بأعلى نقطة في العام 2013 والملاحظ استقرار الالتزامات المتداولة ولكن تحت المعدل العام.

ثالثاً–تطور نسبة تغطية الودائع:

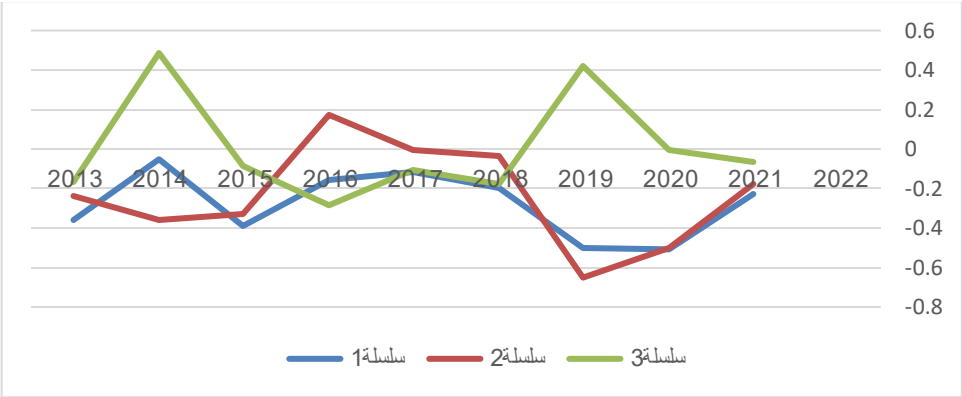

الشكل (30): تطور تغطية الودائع (السلسلة 3) بمكوناته تطور إجمالي الودائع (السلسلة 1) وتطور إجمالي حقوق الملكية (السلسلة 2)

من الملاحظ أن هذه النسبة أكدت النسب السابقة ووثقت حالة عدم الاستقرار في بنك قطر حيث نلاحظ معدل تغطية الودائع متفاوت حيث بلغ أعلى حد في العام 2014 وأدنى حد في العام 2016 وذلك بتأثير تطور إجمالي الودائع وإجمالي حقوق الملكية.

11.1.4. فرنس بنك

أولاً–تطور معدل التوظيف الائتماني:

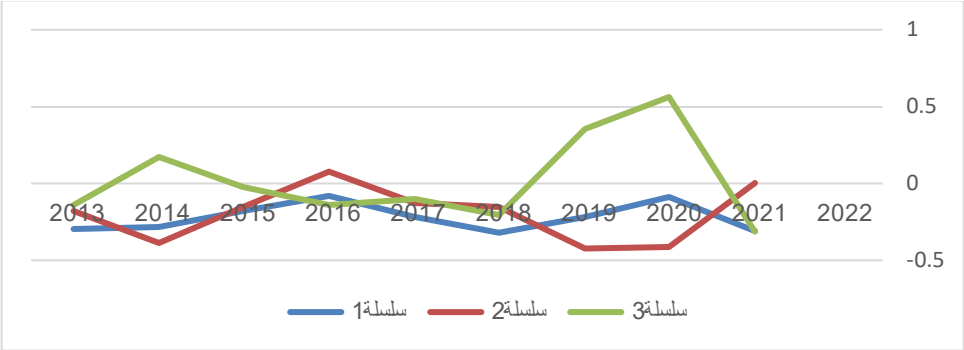

الشكل (31): تطور معدل التوظيف الائتماني (السلسلة 3) بمكوناته صافي التسهيلات الائتمانية (السلسلة 1) وإجمالي الودائع (السلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن معدل التوظيف الائتماني لا يميل للاستقرار وقد بلغ ذروته في العام 2020 وكما بلغت أدنى نقطة له في العام 2018، وذلك بتأثير صافي التسهيلات الائتمانية في مقابل انخفاض حاد لإجمالي الودائع خلال عام الذروة 2020.

ثانياً–تطور معدل الجاهزية النقدية:

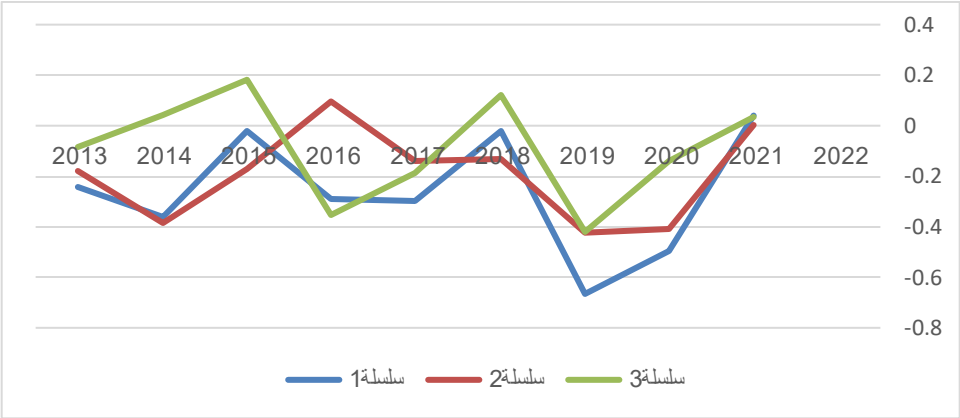

الشكل رقم (32): تطور معدل الجاهزية النقدية (سلسلة 3) بمكوناته النقد والأرصدة لدى المركزي (سلسلة 1) وتطور الالتزامات المتداولة (سلسلة 2)

نلاحظ من الارتفاعات والانخفاضات أن معدل الجاهزية النقدية غير مستقر خلال سنوات الدراسة وكان أعلى حد له في العام 2015 وأدنى حد في العام 2019 وذلك بتأثير مكوناته حيث نلاحظ أنه بتتبع النقد والأرصدة لدى المركزي أنه بلغ أدنى نقطة له في العام 2019.

ثالثاً–تطور معدل تغطية الودائع:

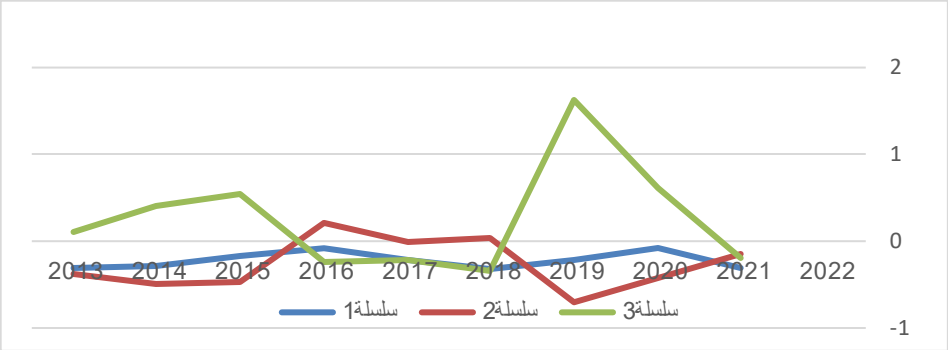

الشكل (33): تطور معدل تغطية الودائع باللون (سلسلة 3) بمكوناته: إجمالي الودائع (سلسلة 1) ومجموع حقوق الملكية (سلسلة 2)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة تغطية الودائع أكدت كل ما سبق في أن حالة عدم استقرار فرنسبنك انعكست هنا حيث كان الحد الأقصى في العام 2019 والحد الأدنى لحقوق الملكية في نفس العام 2019.

2.4. التحليل الإحصائي

استخدمت الدراسة الحالية للوصول الى نتائجها برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لمعالجة البيانات والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها بعد تفريغ المؤشرات والنسب المالية التي تم احتسابها من القوائم المالية إلى جداول البرنامج وتقسم الى:

1-معرفة العلاقة الارتباطية بين متغيرات السياسة الائتمانية والعائد على الأصول باستخدام معامل بيرسون.Pearson Coefficient .

2-تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات الفرعية.

3-تحليل التباين المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسة.

1.2.4. تحليل الارتباط بين المتغيرات المدروسة

الجدول (1): ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

		التوظيف	الجاهزية	تغطية الودائع	ROA
التوظيف	Pearson Correlation	1	.042	.077	**-.320-****
	Sig. (2-tailed)		.659	.422	**.001**
	N	110	110	110	110
الجاهزية	Pearson Correlation	.042	1	-.184-	.248**
	Sig. (2-tailed)	.659		.055	.009

	N	110	110	110	110
تغطية الودائع	Pearson Correlation	.077	-.184-	1	-.260-**
	Sig. (2-tailed)	.422	.055		.006
	N	110	110	110	110
ROA	Pearson Correlation	-.320-**	.248**	-.260-**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	.009	.006	
	N	110	110	110	110

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (1) أن تحليل علاقة المتغير التابع العائد على الأصول ROA مع المتغيرات المستقلة تظهر أنه يرتبط وبدلالة إحصائية مع معدل التوظيف الائتماني بعلاقة معتدلة وعكسية 32% وذات دلالة معنوية SIG=0.001، وبمعدل الجاهزية النقدية أيضاً بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية 24.8 % وذات دلالة معنوية بلغت SIG=0.009، كما يرتبط بمعدل تغطية الودائع بعلاقة عكسية 26% وذات دلالة إحصائية ومعنوية بلغت SIG=0.006

2.2.4. تحليل الانحدار الخطي البسيط واختبار الفرضيات الفرعية

لاختبار القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة لتغيرات المتغير التابع تم اختبار الفرضيات الفرعية من خلال تحليل الإنحدار الخطي البسيط:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التوظيف الائتماني على ربحية المصارف التجارية مقاسة بمعدل العائد على الأصول ROA.

الجدول (2): القدرة التفسيرية لمعدل التوظيف الائتماني لمعدل الربحية مقاساً بمعدل العائد على الأصول ROA

Model Summary[b]									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df 1	df2	Sig. F Change
1	.320[a]	.102	.094	.08302961	.102	12.290	1	108	.001
a. Predictors: (Constant), التوظيف									
b. Dependent Variable: ROA									

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ معدل التوظيف الائتماني فسر 10% من معدل العائد على الأصول حيث 0.102=R Square وتبلغ Sig =0.001 أصغر من مستوى معنوية 0.05 مما يمكنا من قبول الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الجاهزية النقدية على ربحية المصارف التجارية مقاسة بمعدل العائد على الأصول ROA.

الجدول (3): القدرة التفسيرية لمعدل الجاهزية النقدية لربحية المصارف التجارية مقاسة بمعدل العائد على الأصول ROA

Model Summary[b]									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.248[a]	.061	.053	.08489684	.061	7.057	1	108	.009
a. Predictors: (Constant), الجاهزية									
b. Dependent Variable: ROA									

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ أن معدل الجاهزية النقدية يفسر 6% من حيث R Square=0.061 معدل العائد على الأصول وتبلغ Sig =0.009 وهو أصغر من مستوى معنوية 0.05 مما يمكننا من قبول الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغطية الودائع على ربحية المصارف التجارية مقاسة بمعدل العائد على الأصول ROA

الجدول (4): القدرة التفسيرية لنسبة تغطية الودائع لربحية المصارف التجارية مقاسة بمعدل العائد على الأصول ROA

Model Summary[b]									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.260[a]	.068	.059	.08461591	.068	7.822	1	108	.006
a. Predictors: (Constant), تغطالودائع									
b. Dependent Variable: ROA									

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ أن نسبة تغطية الودائع يفسر 6.8% من معدل العائد على الأصول حيث R Square=0.068 وتبلغ Sig =0.006 وهو أصغر من مستوى معنوية 0.05 مما يمكننا من قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

3.2.4. تحليل التباين المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسة

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسات الائتمانية على ربحية المصارف التجارية مقاسة بمعدل العائد على الأصول ROA

الجدول (5): القدرة التفسيرية للمتغيرات مجتمعة على ربحية المصارف التجارية مقاسة بمعدل العائد على الأصول ROA

Model Summary[b]									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.702[a]	.492	.463	.06393101	.492	16.649	6	103	.000
a. Predictors: (Constant), تغطالودائع ,الجاهزية ,التوظيف									
b. Dependent Variable: ROA									

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ أن معامل الارتباط للمتغيرات مجتمعة يبلغ 70% كما أن قدرتها التفسيرية 49% وذات دلالة إحصائية SIG=0.00 مما يمكننا من قبول فرضية البحث الرئيسية.

الجدول (6): المعاملات الخاصة بكتابة معادلة التنبؤ

Coefficients[a]							
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	.097	.026		3.815	.000		
(Constant)	.007	.009	.667	.821	.414	.007	134.040
تغطية الودائع	-.196-	.045	-.309-	-4.316-	.000	.964	1.038
التوظيف	.085	.047	.140	1.818	.072	.829	1.206
الجاهزية							
Dependent Variable: ROA							

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

من بيانات الجدول أعلاه يمكننا كتابة معادلة التنبؤ بالعائد على الأصول بدلالة كل من معدلات تغطية الودائع ومعدل التوظيف الائتماني ومعدل الجاهزية النقدية كما يلي:

$$ROA=0.097+0.07X1-0.196X2+0.085X3$$

حيث أن: X1 معدل تغطية الودائع

X2 معدل التوظيف الائتماني

X3 معدل الجاهزية النقدية

5. نتائج البحث

1-من خلال التحليل الإحصائي تم قبول فرضيات البحث الرئيسية والفرعية حيث أن معامل الارتباط للمتغيرات المستقلة مجتمعة بلغ 70% كما أن قدرتها التفسيرية بلغت 49% وأثرها على المتغير التابع ربحية المصارف المُمثلة بالعائد على الأصول ذو دلالة إحصائية SIG=0.00 أصغر من مستوى دلالة معنوية 0.05.

2-إن لكل من معدل التوظيف الائتماني ونسبة الجاهزية النقدية ونسبة تغطية الودائع أثر ذو دلالة إحصائية على ربحية المصارف متمثلة بمعدل العائد على الأصول.

3-للسياسة الائتمانية أثر على استقرار معدل التوظيف الائتماني حيث تبين أن السياسة الائتمانية الانفتاحية انعكست إيجاباً على معدل التوظيف الائتماني مما ساهم بارتفاع معدل التوظيف.

4-كان للسياسة الائتمانية أثر في استقرار نسبة السيولة على طول السلسلة.

5-كان للسياسة الائتمانية دور غير مباشر في انخفاض نسبة تغطية الودائع وخاصة في المرحلة الانكماشية، كما تم ملاحظة أن للسياسة الائتمانية الانفتاحية الحذرة مساهمة واضحة في ارتفاع نسبة التغطية في السنوات الأخيرة من السلسلة الزمنية.

6-كان للوضع الاقتصادي السائد في سوريا بكامل أبعاده من حرب وعقوبات اقتصادية وتضخم انعكاسه على كل من السياسات الائتمانية ونشاط المصارف العاملة في السوق السورية، وقد ظهر ذلك من خلال تأثيرها على انخفاض إجمالي الودائع وتضخم النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي مما أثر على قيم المتغيرات المستقلة المدروسة والتي أثرت بدورها على ربحية المصارف المدروسة في السوق السورية.

6. توصيات البحث

1- اعتماد سياسة ائتمانية انفتاحية حذرة لتحقيق معدلات أداء أعلى للمصارف العاملة في السوق السورية.

2- العمل على تفعيل كافة التسهيلات الائتمانية ولكن بصيغة حذرة ضمن سياسة المخاطر.

3- العمل على تفعيل كافة التسهيلات الائتمانية والعمل على رفع معدلات الأرباح بصيغة تكون مقبولة للمصارف في ظل عدم المبالغة في أسعار الفائدة الدائنة.

4- توخي الحذر من رفع الائتمان الخطر لما له من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الأداء المالي للبنك بما فيها نسبة تغطية الودائع.

5- تبني سياسية ائتمانية انفتاحية في ظل التطورات السياسية والاقتصادية التي تشهدها سوريا، والعمل على تعزيز ثقافة العمل المصرفي والثقة بالقطاع المصرفي بهدف استقطاب الودائع وتعزيز رقمنة تداول النقد عبر القطاع المصرفي، مما يمنح ديناميكية تمويل مطلوبة في المرحلة الحالية للاقتصاد الوطني، ويعزز نشاط القطاع المصرف كأحد القطاعات الخدمية القاطرة لعملية التعافي الاقتصادي.

المراجع

[1] H. Khaddour, "The effect of development of Syrian Commercial Bank deposits on net profits during the Syrian crisis," *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies—Economic and Legal Sciences Series*, vol. 37, no. 4, pp. 379–400, 2015.

[2] W. Z. Seiam and H. A. Khrawish, "Factors affecting the commercial bank's profitability in Jordan," *Journal of King Abdulaziz University: Economics and Administration*, vol. 16, no. 2, pp. 133–150, 2002, doi: 10.4197/Eco.16-2.6.

[3] I. E. Shehab El-Din, "The market share of banking facilities and its impact on the profitability of Jordanian commercial banks: An empirical study on Jordanian commercial banks for the period 2010–2014," Master's thesis, Dept. Accounting, College of Business, Middle East University, Amman, Jordan, 2016.

[4] A. Habbal, "The impact of non-performing banking facilities on Algerian public banks," *Al-Badil Al-Iqtisadi Journal*, vol. 5, no. 1, pp. 267–295, 2018.

[5] H. Ghadeer, *Fiscal and Monetary Policy and Its Developmental Role in the Syrian Economy*. Damascus, Syria: Ministry of Culture, Syrian General Authority for Books, 2010.

[6] A. A. F. Al-Kaabi and Z. K. A. Al-Jubouri, "Credit capacity and its impact on the profitability of commercial banks: A study on a sample of commercial banks in the Iraq Stock Exchange for the period 2005–2018," *Iraqi Journal of Administrative Sciences*, vol. 17, no. 69, pp. 144–163, 2021.

[7] A. Y. Saadeh, H. M. Al-Zaidanin, and B. Y. Alshaer, "The impact of investment deposits on the profitability of shareholders: An empirical study on Jordanian Islamic banks," *Jordanian Journal in Islamic Studies*, vol. 13, no. 2, pp. 265–289, 2017, doi: 10.33985/1638-013-002-012.

[8] O. Al-Issa, "The impact of credit policy on the financial performance of Fransabank Syria according to the instructions of the Central Bank of Syria: An applied study," Graduation thesis, Higher Institute of Business Administration (HIBA), Damascus, Syria, 2022.

[9] K. Kharshi, "Measuring the impact of retail loans on the profitability of commercial banks: An econometric study—Case study of Gulf Bank Kuwait," Master's thesis, Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Saida Dr. Moulay Tahar, Saida, Algeria, 2021.

[10] Z. Al-Hawatmah and O. S. Shaban, "The effect of lending policy on the profitability of commercial banks: Evidence from Jordan," *Journal of Governance & Regulation*, vol. 9, no. 4, pp. 47–58, 2020, doi: 10.22495/jgrv9i4art4.

[11] S. R. Kipkoech, "Effect of credit management on firm profitability: Evidence savings and credit co-operatives in Kenya," *Research Journal of Finance and Accounting*, vol. 6, no. 9, pp. 192–199, 2015.

[12] C. Sun and X. Chang, "The impact of credit risk on profitability of commercial banks," M.Sc. Finance project, Faculty of Business Administration, Simon Fraser University, Canada, 2018.

[13] Central Bank of Syria, "Official website." [Online]. Available: https://www.cb.gov.sy/.

[14] Damascus Securities Exchange, "Official website." [Online]. Available: https://www.dse.gov.sy/.

[15] Syrian Commission on Financial Markets and Securities, "Official website." [Online]. Available: https://www.scfms.sy/.